

# أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أمل عيتاني

زياد الحسن

علي هويدي

محمود حنفي

معين مناع

نافذ أبو حسنة

طبعة مزبدة ومنقحة





## **الفصل الرابع**

**الوضع الاجتماعي للاجئين  
الفلسطينيين في لبنان**



## الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

زياد الحسن\*

### أولاً: التكوين الاجتماعي وولادة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين:

لقد كانت نكبة سنة 1948 الحدث الأكبر تأثيراً في تكوين المجتمع الفلسطيني الحديث، فهي التي قسّمته إلى داخل وشتات، وجعلت الخيمة والمخيم مفردات رئيسية في وعي هذا المجتمع وجدانه، ومع انضمام النكسة إلى قاموس المصطلحات الفلسطيني سنة 1967، انقسم الشتات إلى لاجئين ونازحين، وانقسم الداخل إلى داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، وداخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كان الفلسطينيون يميلون في رحلتهم من ديارهم إلى الاستقرار في أقرب مكان آمن، لتسهيل عودتهم التي كانوا يرونها قريبة، وهذا ما أدى إلى تهجير بعضهم مرتين وثلاثاً، فخلال حرب سنة 1948 التي استمرت 11 شهراً، خرج أبناء بعض القرى والمدن التي كانت تتعرض للهجوم إلى المدن والقرى المجاورة الأكثر أمناً، واضطروا للمغادرة من جديد حين امتدت الهجمات إلى هذه المدن والقرى؛ ليعبروا الحدود إلى البلدان المجاورة ليلحقوا بأخوة لهم كانوا تجشّموا عناء هذه الرحلة براً وبحراً منذ البداية. في ملاجئهم الجديدة، كانت السلطات المرتبكة حديثة النشأة تحاول إدارة الأزمة، فتجمع المهجرين في أماكن وصولهم عبر الموانئ والحدود البرية في مراكز مؤقتة، إلى حين إعداد مراكز استقبال مؤقتة أيضاً لكنها أكثر تجهيزاً، وبعض هذه المراكز أخذت اللاجئين إلى أماكن أبعد عن مدنهم وقراهم الأصلية، حتى وصلت مخيماتهم إلى النيرب في ضواحي مدينة حلب شمال سورية على بُعد 355 كم من وطنهم، وإلى مخيم نهر البارد شمالي مدينة طرابلس، على مسافة 143 كم من الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة.

\* باحث متخصص في شؤون القدس.

شكل لبنان الوجهة الأساس لفلسطينيي الشمال، فاستطلاع الرأي الذي أجراه مركز الزيتونة يُشير إلى أن 95.5% من سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان، تعود جذورهم إلى مدن شمال فلسطين المحتلة وقراها، فيما كان 1.3% منهم فقط من يافا، و3.3% توزعوا على باقي مدن وقرى فلسطين<sup>1</sup>، والشكل التالي يوضح أصول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

كان المجتمع الفلسطيني قبل النكبة مجتمعاً زراعياً في أغلبه، فمعظم سكان فلسطين تركّزوا في قرى المناطق الخصبة، بدءاً من الشمال وجبال الجليل، وفي جبال الضفة الغربية لنهر الأردن حيث يصل معدل هطول الأمطار إلى 500 ملم سنوياً، وفي الأغوار التي ترويتها مياه نهر الأردن وفروعه، وكذلك في السهل الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أما مدن فلسطين قبل نكبة سنة 1948 فيمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: الأول؛ كان المدن الداخلية مثل القدس، والناصرة، وصفد، ونابلس، والخليل، وبيت لحم، وكانت تشكل مراكز حضارية يعتمد عليها سكان القرى المحيطة في الحصول على الخدمات والصناعات الحرفية، وفي تسويق محاصيلهم الزراعية وماشيتهم ومنتجاتها، فيما تعتمد هي على سكان القرى في الحصول على مواردها الغذائية الأساسية وفي تجارتها مع المدن المحيطة والخارج مستخدمةً منتجاتهم، وكانوا يشكلون سوقاً هاماً لما ينتجه حرفيوها وأسواقها القديمة. ثلاثة من هذه المدن الداخلية، القدس، والناصرة، وبيت لحم، تتمتع بقدسية دينية كانت تعطيها صبغة مميزة، وتضمن استمرار تدفق الحجاج والزوار لها خصوصاً في فترات الهدوء والاستقرار السياسي. وكان بعض زوار تلك المدن، خصوصاً،



زوار القدس، يُسحرون ببهائها وتأسرهم قدسيتها، فيقررون البقاء فيها ليندمجوا في نسيجها الاجتماعي، ويزيدوه تنوعاً وثراءً. القسم الثاني كان المدن الساحلية، التي كانت إلى جانب علاقتها مع قراها المحيطة، تُعدُّ مراكز تجارة واستيراد وتصدير، وكان عدد لا بأس به من سكانها، بل ومن سكان قراها، يعتمدون على مهن البحر كالصيد، والبحرية، وصناعة القوارب، وخدمة الموانئ، وكان لكل من عكا وحيفا ويافا وغزة موانئها، لكن ميناء يافا كان الميناء الأبرز، وكان من أكبر المراكز التجارية في شرق المتوسط.

هذا التوزيع السكاني يُظهر أن المجتمع الفلسطيني كان مجتمعاً زراعياً بامتياز، فكان يعتمد على زراعته، سواء في عيشه المباشر أو في صناعته وتجارته، وهذا ما جعل الأرض تحتل مكانة متميزة لدى الفلسطيني فلاحاً كان أم ابن مدينة.

الإسلام كان وما يزال مكوناً أساسياً لوعي هذا المجتمع وانتمائه، وقدسية الأرض التي يحيا فيها كانت حاضرة في وجدانه، كما أن فلسطين مليئة بالأمكن والمزارات والمقامات التي تذكر بالكثير من الأنبياء والصحابة والصالحين الذين عاشوا فيها. وما ورثه من ذكريات الحروب الصليبية، والتحرير على يد صلاح الدين الأيوبي كانت ما تزال حاضرة في عمرانه، ومؤسساته، وحتى عاداته حتى سنة 1948، وكان الاحتفال بموسم النبي موسى<sup>2</sup>، الذي سنّه صلاح الدين الأيوبي، أحد أهم النماذج للعادات التي ترسخت في الوجدان الفلسطيني لمئات السنين.

القبيلة والعشيرة والحمولة والعائلة، بحسب المكان الذي نتحدث عنه، كانت مكونات أساسية للمجتمع، ومؤسسات رئيسة في صناعة وعي الفرد والجماعة وصوغ حياتهم، وحلّ مشاكلهم وصراعاتهم أو حتى افتعالها، وكانت مصدراً أساسياً للمكانة والنفوذ والتقدير، كما هو معتاد في المجتمعات الفلاحة والبدوية.

هذه الصورة التي رسمناها لمكونات المجتمع وأسلوب عيشه تنبئنا بوضوح عن نوع الصفوة والقيادة التي تسود فيه، فالمكانة في المجتمع الفلسطيني كانت مرتبطة بملكية الأرض كما كان حال آل الشوا في مدينة غزة ومحيطها، أو بالعشيرة وأصلها وحجمها كما كان حال عرب التعامرة في محيط بيت لحم، أو بالدرجة العلمية والمكانة الدينية كما كان حال عائلات الحسيني والخالدي في القدس، وعائلات طوقان وهاشم في نابلس، أو بالحرفة والتجارة التقليدية التي كانت أقل تأثيراً وأضيق امتداداً من مصادر التأثير السابقة. كانت هذه القيادات تقليدياً تحتل مركز الصدارة وتقود المجتمع على المستوى

المحلي والوطني، وعلى الرغم مما قد يوجه من نقد لأكية تولد هذه الصفوة وللدور الذي كانت تلعبه، إلا أنها كانت منبثقة عن البنية العامة للمجتمع، وتتفاعل مع أجزائه ومكوناته؛ فتقوم بالدور المفترض للصفوة في توجيه الحياة والتأثير فيها وتوعية الجمهور ومحاولة حماية مصلحة المجموع، وكانت تتطور بشكل خلاق لتتفاعل مع التهديدات، وهذا ما شهدته ثورة سنة 1936، التي ظهرت فيها صفوة جديدة من قادة الثورة الفلاحين من غير ذوي الأملاك أو العشيرة الكبيرة أو العلم، صنعتهم الثورة وصقلتهم وجعلت منهم أسياداً في الميدان، وكان المجتمع ككل مستقراً على شكل راسخ من التعاون، والعلاقات، والإنتاج، والتبادل، والتفاعل، والصراع.

ما فعلته النكبة هو أنها نقضت نسيج هذا المجتمع خيطاً بخيط، فلا قبيلة ولا عشيرة ولا حمولة ولا عائلة، الأسرة على صغرها تشتت أفرادها بين الداخل ومختلف المهاجر، ولا أرض ولا إنتاج زراعي، ولا بيع لمحصول ولا تجارة في مدينة تتركز على هذا المحصول، ولا حانوت ولا حرفة ولا ميناء ولا صيد ولا رأس مال ولا تجارة، ولا مفتي ولا قائد، أغلبية الفلسطينيين أصبحت مبعثرة، وسعى كل واحد لأن يلمّ شعث نفسه، وله مكانة واحدة: لاجئ.

لقد كان التحدي الأكبر أمام المجتمع الفلسطيني، بعد أن استوعب الصدمة وأدرك أن هذا اللجوء سيطول، هو أن يُعيد هذا المجتمع بناء نفسه كوحدة متماسكة من جديد في مخيمات اللجوء على الرغم من كل المعوقات؛ فغابت الصفوة لفترة من الزمن. وكان اللاجئون كتلة ديموغرافية طيّعة في يد السلطات المضيفة، تنقلها، وتوزعها، وتحدها، وتنظم تحركها أو تقيده، خصوصاً بعد أن تبدلت الروح الأخوية لإدارة الأزمة، وحلّت محلها روح أمنية تضع عينها على الحسابات الداخلية، بعد أن اكتشفت هذه الدول أن اللجوء سيطول. مرت فترة الخمسينيات من القرن العشرين والمجتمع الفلسطيني في الشتات عموماً، وفي لبنان خصوصاً، يحاول إعادة بناء نفسه، وإعداد الحد الأدنى الممكن الذي يؤهله لمواصلة الحياة، وترافق هذا مع جهد وكالة الأونروا؛ لتوفير الحد الممكن من العون والمواد الغذائية، ثم من البنى التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية، ومع جهد من الدولة لحصار اللاجئين في مخيماتهم وتحديد أماكن إقامتهم وتقييد تنقلهم، فرضت عليهم شروطاً قاسية في التنقل، خصوصاً أولئك المقيمين في المخيمات والتجمعات المؤقتة في الجنوب، إذ كانت تفرض عليهم الحصول على تصاريح خاصة من الأمن اللبناني





للانتقال إلى خارج دائرة سكتاهم، وكان للمكتب الثاني (المخابرات) والأمن اللبناني مخافر ونقاط ثابتة في كل المخيمات والتجمعات؛ لتتابع دقائق حياة الأفراد الفلسطينيين وتتدخل في عيشتهم. ومع ذلك، فقد نشأت بعض النخب الفلسطينية في مختلف مناطق الشتات، وكانت قاعدة تولد النخب هذه المرة قائمة على التعليم بالدرجة الأولى، وعلى الوظيفة التي يُتيحها هذا التعليم لصاحبه، خصوصاً في دول الخليج، التي كانت تفتح أبوابها في ذلك الحين للطاقت الشحيحة المتوفرة في العالم العربي؛ لتسهم في البناء الحديث لتلك الدول بعد الطفرة النفطية، وهذا ما زاد قيمة التعليم، والتعليم الجامعي خصوصاً، رسوخاً لدى اللاجئين الفلسطينيين الذين كانت هذه الفرصة قسّتهم الوحيدة للنجاة.

كما بدأ بعض أصحاب المهن والحرف والتجار بمزاولة مهنتهم، والمبادرة بفتح مصالح وتجارات في دول الشتات، فأنشأ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان شركة فرج الله، أول شركة لتوزيع الصحف والمطبوعات، وسلسلة محال عطا الله فريج أول مجموعة محال لبيع الملابس الجاهزة في لبنان، وأسس باسم فارس أول شركة عربية للتأمين في لبنان، وافتتح أدوين إبيلا أول "سوبرماركت"، وأسس فؤاد سابا وكريم خوري أول شركة لتدقيق الحسابات في لبنان، وكان منهم جورج دوماني أول من رفع العلم اللبناني في القطب الجنوبي، وحنا حوا أول من قاد طائرة جامبوجت في شركة الميدل إيست اللبنانية، إضافة إلى الدكتور إبراهيم السلطي، أول رئيس عربي مقيم للجامعة الأمريكية في لبنان، وإدوارد سعيد المفكر الذي شغل الدنيا، وأسس وليد الخالدي وفايز الصايغ مع عدد من رموز الفكر في لبنان مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة 1963، فكانت من أولى مؤسسات الدراسات المتخصصة في لبنان<sup>3</sup>. لقد تمكن اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من أن يكونوا رواداً مسهمين في الاقتصاد، والثقافة، والتعليم، ومختلف المهن على الرغم من حداثة عهد مجتمعاتهم الناشئة، لكن هذه النخب كانت بحاجة لمزيد من الوقت لتنمو وتتطور وتكبر وتأخذ موقعها في قيادة المجتمع الناشئ وحمايته، والعمل على بلورة أهدافه الوطنية، وهذا ما لم يتيسر لها.

جاءت حرب سنة 1967 لتقضي على آمال العرب بالنصر الذي كانت تعدهم به الأنظمة التقدمية، ولتقضي على آمال اللاجئين بعودة قريبتهم، ولتؤكد أنهم من الآن فصاعداً يجب أن يأخذوا الزمام بأيديهم ليحققوا عودتهم، فبادرت الحركات الفلسطينية، وخصوصاً حركة فتح التي كانت تنشأ في المهجر بسرية، إلى مباشرة العمل المسلح من الأردن، ولم

تلبث أن امتدت إلى لبنان، ثم انتقلت بالكامل إلى لبنان بعد المواجهات الضارية مع الجيش الأردني في 1970-1971. هذا الانتقال جعل منظمة التحرير وقيادتها تتصدى لقيادة المجتمع الفلسطيني في لبنان، وما لبثت صفوة جديدة أن نشأت على أساس الانتماء السياسي والكفاح والبنديقية أن تصدرت المجتمع، واللافت في هذه الصفوة أن رموزها المركزية كانت في معظمها من خارج مجتمع اللاجئين في لبنان.

رُسمت قيادة منظمة التحرير للوجود الفلسطيني في لبنان بتاريخ 1969/11/3 في اتفاق القاهرة الذي رعته مصر بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتصبح الأخيرة مسؤولة عن تنقل الفلسطينيين، وحركتهم، وسلاحهم، وتنظيم شؤونهم، ولتبدأ بافتتاح مؤسساتها العسكرية والمدنية التي استوعبت اللاجئين وخدمت مجتمعهم، وخدمت المجتمع اللبناني المحيط بهم، وكانت فترة وجودها هي الأفضل للاجئين من ناحية التشغيل، والخدمات، والتنظيم، ورعاية الشؤون، وبلورة الهدف الوطني الجامع؛ لكنها حملت معها ثمناً باهظاً كان لا بد للفلسطينيين أن يدفعوه نتيجة إعلان المقاومة المسلحة، سواءً بسبب العدو الشرس الرابض على الحدود أو بسبب التوازنات الداخلية اللبنانية الهشة.

لقد كانت الحروب المتوالية التي شنت على الفلسطينيين في لبنان، من أشرس الحروب المسجلة فيما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فأولى المواجهات الكبيرة كانت سنة 1974 حين دكت الطائرات الصهيونية مخيم النبطية، الذي كان مركزاً للقيادة العسكرية للمقاومة الفلسطينية، بسبب قربه من الحدود مع فلسطين المحتلة؛ فدمرته بالكامل مُشتتة سكانه في مختلف أرجاء البلاد، ولم تتسن إعادة بناء المخيم مرة أخرى. مخيم الدكوانة (تل الزعتر) كان على موعد مع مصير مشابه، لكن على يد الميليشيات الكتائبية وحلفائها، التي فرضت عليه حصاراً قاسياً ودمرته، وانتقمت من سكانه انتقاماً دموياً بعد تمكّنها من المخيم، وعاودت الكرة من جديد مع مخيم جسر الباشا القريب منه.

الموعود التالي كان مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، الذي لم يسلم منه أي مخيم تقريباً، وارتكبت خلاله مجازر عدّة بحق الفلسطينيين كانت أشهرها مجزرة صبرا وشاتيلا، التي جاءت انتقاماً من صمود المقاومة في بيروت لأكثر من شهرين، كان خلالها هذان المخيمان عماد هذا الصمود، حيث قتل خلالها 3,297 فلسطينياً ولبنانياً. لقد ترك الدمار خلال الاجتياح سنة 1982 أثراً هائلاً على مجتمع اللاجئين، فمعظم المؤسسات



المدنية والعسكرية دُمّرت، وآلاف المنازل هُدمت، واضطر أصحابها للجوء إلى الأماكن العامة والمباني الخالية كمهجّرين، أو إلى إعادة التوضع في تجمعات معزولة ما تزال الأونروا لا تعترف بها، ولا تمنحها أي خدمات حتى اليوم، هذا غير الضريبة البشرية الثقيلة، فالاجتياح أدى إلى استشهاد 15 ألف شخصاً معظمهم من الفلسطينيين<sup>4</sup>. لقد كانت مخيمات بيروت الهدف الأول للقوات الغازية، وكانت الأجندة الواضحة هي تدميرها والقضاء على مركزيتها في قيادة مجتمع اللاجئين في لبنان، وقيادتها لعمله السياسي والعسكري، وهذا ما تمكنت من تحقيقه من خلال الحرب والحصار والمجازر المتتالية، فانتهى دور مخيمات بيروت في قيادة المجتمع الفلسطيني في لبنان، وفي التفاعل مع العاصمة، التي ظلت تشكل مركز البلد المضيف على الرغم من كل الصراعات الداخلية فيه، وهذا كان له أثر مصيري في التهميش الاجتماعي اللاحق لمجتمع اللاجئين.

كان لخروج م.ت.ف من لبنان انعكاسات سلبية كبيرة على المجتمع الفلسطيني نتيجة هذه الحرب، فبعد أن تصدّرت المنظمة المجتمع، وتصدّت للثغرات التي كانت قائمة في حياته؛ فمنحته حرية التنقل والسفر، وأدخلت بموجب نفوذها بعض نازحي سنة 1967، وتولّت دعم مؤسسة الهلال الأحمر لتؤسس مستشفياتها، وتصبح المقدّم الرئيس للرعاية الصحية إلى جانب الأونروا، ودعمت التعليم المدرسي والجامعي، وأنشأت صندوق الطالب الفلسطيني، الذي كان يؤمّن فرصة الدراسة الجامعية لأعداد كبيرة من أبناء اللاجئين، وأصبحت الهيئة الأولى التي تُنسّق معها الأونروا كل أعمالها وخدماتها، وشغلت اللاجئين في مؤسساتها، وداعبت بعملها المسلح حلم العودة في نفوسهم، بعد كل هذا خرجت قيادة منظمة التحرير... وكما جاءت من الخارج عادت إلى الخارج آخذة معها كل هذا إضافة إلى عدد من اللاجئين الشبان المدربين ذوي الكفاءات، ومخلفّة وراءها الدمار الذي تركته المواجهات، التي خاضتها وخاضها معها اللاجئون في مواجهة المحتل، وفي مواجهة بعض الأطراف الداخلية اللبنانية التي سَعَت إلى المواجهة.

إن ما ضاعف أثر هذا الخروج هو الطريقة التي تعاملت بها قيادة المنظمة مع الساحة اللبنانية لاحقاً، فبعد كل الذي وصفناه كان فلسطينيو لبنان بحاجة إلى دعم وجهد واهتمام أكثر من ذلك الذي حصلوا عليه عند قدوم المنظمة لأول مرة، لكن ما حصل هو أن المنظمة انشغلت بإعادة تمركزها، وتوزيع كوادرها وأعمالها، ورسم تصورها للمرحلة

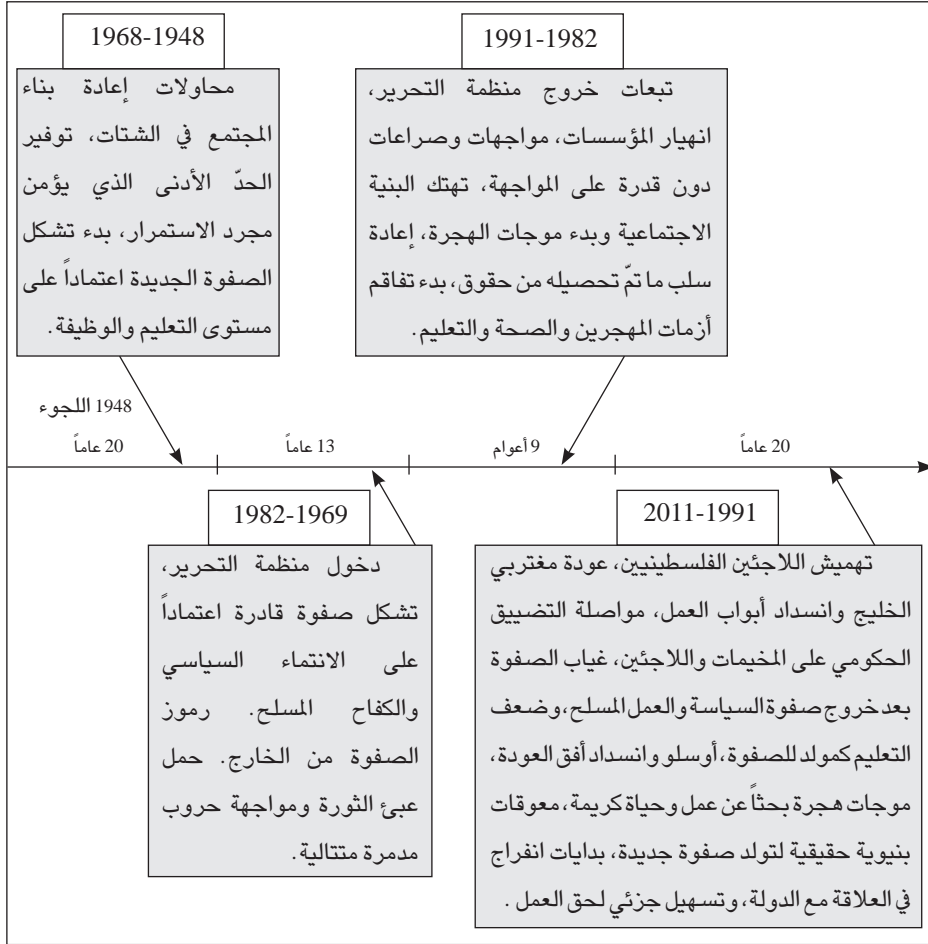
المقبلة، ومن ثم دخلت في مرحلة التركيز على دعم العمل في الأراضي المحتلة سنة 1967، من خلال الانتفاضة المباركة سنة 1987 ثم في مرحلة أوسلو، وبعدها انتفاضة الأقصى. لقد كان حال فلسطينيي لبنان بعد خروج المنظمة أشبه ما يكون بحال أيتام لا حول لهم، فأصبحوا نهباً لكل ذي غاية أو ثأر، فكانت مجزرة صبرا وشاتيلا، ولم تكد المخيمات تتنفس الصعداء، حتى بدأت حرب المخيمات بين سنتي 1985-1987، واضطر سكانها لأكل القبط والكلاب وشرب المياه العادمة، وأدّت هذه الحرب إلى موجة واسعة من الهجرة لأوروبا الغربية، ودول اسكندنافيا تحديداً بين أبناء المخيمات<sup>5</sup>، فكانت الموجة الثانية لتفريغ المخيمات من مخزونها الشبابي؛ العامل المقاتل الدافع لحركتها الاجتماعية في غضون أقل من خمس سنوات، إضافة إلى أنها عمّقت أزمة المهجرين المتمركزين في المباني العامة والمهجورة، وفي تجمعات نائية وغير مخدمّة، أو في تجمعات مهملة على أطراف المخيمات القائمة.

الحكومة اللبنانية عادت لاتخاذ قرارات تمس الحقوق الأساسية الإنسانية للفلسطينيين مثل حرية التنقل والعمل والبناء والتملك التي سبقت الإشارة إليها. وحملت حرب الخليج الثانية سنة 1991 معها انعكاسات مهمة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فعودة المغتربين في الخارج حرمت الكثير من اللاجئين من المعيل الذي كانت تحويلاته المالية تقيم صلبهم، وفاقت أزمة البطالة والسكن والمهجرين، وعلى المدى البعيد أسهمت في تقليل أهمية التعليم كمولد للصفوة، فاستثمار الفلسطينيين في التعليم واهتمامهم به أصبح أقل كثيراً بعد أن صارت نهاية المتعلم شبه الحتمية هي البطالة أو ممارسة حرفة يدوية لا علاقة لها بتعليمه الجامعي، إذ بعد إقفال سوق الخليج في وجه اللاجئين، أصبحت سوق العمل الوحيدة المتاحة لهم هي السوق اللبنانية التي تحرّم عليهم معظم المهن. هذا الواقع معدوم الأفق، والذي أسهمت اتفاقات أوسلو سنة 1993 في رسمه أمام اللاجئ الفلسطيني في لبنان بعد أن تعاملت مع قضيته كقضية مؤجلة بدت خاضعة للمساومة والتسويات، قاد إلى موجة جديدة من الهجرة إلى أوروبا الغربية واسكندنافيا وكندا، لكنها كانت في هذه المرة هجرة غير شرعية بحثاً عن العمل<sup>6</sup>، وكالعادة كان المهاجرون هم الشباب الذكور الأكثر تعليماً وتأهيلاً في مجتمع اللاجئين، والأكثر قدرة على النجاح في الاستقرار واكتساب إقامات شرعية أو جنسيات في المهجر البعيدة.



ولو أردنا أن نرسم خطأ بيانياً لنشأة وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتطوره؛  
لا نأخذ الشكل التالي:

### الخط البياني لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان



إن فهم الخلفية الاجتماعية لنشأة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتطوره، والتحركات والصراعات والاتجاهات والديناميات التي كونت صورته المعقدة هي أساسية في فهم واقع هذا المجتمع والمعوقات والمخاطر التي يواجهها، والآفاق الممكنة له ومستوى حياة أفرادهم ومصيرهم كجماعة لاجئة. لقد هالنا المنهج السكوني السائد في دراسة هذا المجتمع وفهمه، خصوصاً لدى المؤسسات البحثية والإغاثية الغربية والدولية، ومدى القصور والسطحية الناتجة عن استخدام مثل هذا المنهج في فهم واقع

اللاجئين، فقصوره لا يسمح له أن يرى فيهم أكثر من مجموعة بائسة من السكان، لديها أزمات حقيقية في السكن والصحة والتعليم توصف مفصلة بالأرقام والمؤشرات، مجموعة مهمشة بالنسبة للمجتمع الذي يستضيفها، وتعاني من أزمات إنسانية حقيقية إذا ما قورنت بقريناتها من مجموعات اللاجئين في البلدان المجاورة، وبحاجة لتحرك عاجل وسريع؛ لتخفيف معاناتها في مختلف مجالات الحياة، لينتهي بتوصيات للحكومة اللبنانية وللأونروا والدول المانحة والهيئات الإغاثية، وهذا المنهج على أهمية ما يلحظه من نتائج، خصوصاً عن المستوى الإنساني، يقصر عن رؤية صورة المجتمع المتكامل الحي المتفاعل الساعي إلى تحقيق هدفه الوطني الجامع، الذي شكلته فعلاً جماعة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويقصر عن رؤية دور وجود الاحتلال في إيجاد هذا المجتمع، وتشكيل مجرى حياته ونوعها.

## ثانياً: الفئات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين:

من بين نحو 800 ألف لاجئ يُقدر أنهم غادروا فلسطين المحتلة سنة 1948، أحصت مصادر الصليب الأحمر Red Cross بحلول كانون الثاني/يناير سنة 1949 حوالي 143 ألف لاجئاً في لبنان<sup>7</sup>، من مجمل اللاجئين في حينها، أما اليوم فلا توجد إحصاءات دقيقة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتتفاوت التقديرات بين الأونروا والمصادر اللبنانية الرسمية، ويخضع تقدير أعداد اللاجئين أحياناً للمصالح السياسية للجهات التي تقدم هذا التقدير. الرقم الأكثر تداولاً على أي حال هو عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي تعلنه الأونروا، والذي بلغ 455,373 لاجئاً مسجلاً حسب تقديراتها في 2011/1/1<sup>8</sup>.

أما أوضاع الفئات الأساسية لهذا العدد من السكان فيمكن إجمالها بالتالي:

### 1. الأطفال:

تبلغ نسبة الأطفال تحت عمر 18 عاماً في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين 31.1%<sup>9</sup>، وهو ما يعني أن عددهم الحقيقي، اعتماداً على تقديراتنا للاجئين الفلسطينيين المستقرين في لبنان البالغ 290 ألف لاجئ، هو حوالي 90,190 طفلاً.

يمثل الأطفال الفئة الأكثر ضعفاً في المجتمع، والأكثر تأثراً بالأزمات والكوارث والنكبات، لأنها تطبع أثراً دائماً فيهم وقد تُحدد ما سيكونون عليه في المستقبل، كما



أنهم يشكلون من جهة أخرى "الاحتياطي الاستراتيجي" والقاعدة السكانية للمجتمع، فعدد أطفال اليوم هو الذي سيحدد القوة البشرية للمجتمع، ونسب الإعالة، والقدرة على الإنتاج بعد عشرين عاماً، ونوع ما يتلقونه اليوم من تعليم وتدريب وإعداد يحدد مدى قدرة المجتمع الكامنة على التطور والتوسع والإبداع. إن قدرة الجيل السابق على نقل منظومة الثقافة والقيم والمبادئ إلى الأطفال بنجاح هي المهمة الأخطر، فهي التي تحدد الانتماء والثقافة والهوية، التي سيملكها المجتمع في الجيل القادم، ونوع الأهداف المشتركة التي سيبلورها، والوسائل التي سيعتمدها للحصول عليها، وهذه العملية هي التي يسميها علماء الاجتماع "التنشئة الاجتماعية" أو "Socialization"، والتنشئة الاجتماعية في خصوصية الشعب الفلسطيني هي التحدي الأول والأبرز. ليست نسب وفيات الأطفال والإسهال والجفاف والتلاسيميا والإعاقات هي المشاكل الكبرى للطفولة كما تصوّرنا المناهج السكنونية، على ما تمثله هذه المشاكل والتحديات من أهمية إنسانية. إن المنهج السكنوني في قراءة مجتمع اللاجئين كمجموعة من السكان البائسين، وهو الشائع في الأبحاث الدولية والغربية، التي تكاد تكون الوحيدة المعالجة للشؤون الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، يستثني تماماً موقع الأطفال الذي وصفناه كاحتياطي استراتيجي للمجتمع، فتلك الأبحاث لا تتعامل مع موقعهم في الحفاظ على هوية الجماعة الفلسطينية والمحافظة بالتالي على تطلعاتها الوطنية، فلا تتمكن بالتالي من أن تقرأ في الطفل الفلسطيني اللاجئ سوى أنه كائن بائس، سيء الحظ، ولد في المكان الخطأ ولا بد أن نعيّنه في الحصول على فرصة عادلة في الحياة.

لقد أثبت اللاجئون الفلسطينيون في مختلف أماكن الشتات، وحتى هذه اللحظة، قدرتهم العالية على النجاح في هذه المهمة رغم مختلف الظروف، وفي الحفاظ على هوية مميزة لمجتمعاتهم في الشتات، وبلورة دورهم كجزء مهاجر مرتبط عضوياً بمن بقي في الوطن الأم، فالمخيمات الفلسطينية في لبنان تنتشر فيها الفصائل السياسية الفلسطينية ذاتها المنتشرة في الأراضي المحتلة، ومدخلها وأزقتها تحفل بصور شهداء الانتفاضة، ومؤسساتها الكشفية ونواديها ومساجدها ومختلف فعالياتهما، تتفاعل مع الحدث الفلسطيني يوماً بيوماً، وتتأثر به بشكل مباشر، وهذا ما يؤكد نجاح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في هذه المهمة بامتياز، لكن مصير هذا النجاح في المستقبل غير واضح، خصوصاً في ظل هجرة اللاجئين الفلسطينيين المستمرة إلى مهاجر قد لا يتمكنون فيها من الحفاظ على هويتهم المتميزة، وتماسكهم العضوي.

المستوى التالي من الأزمات والتحديات التي يواجهها الطفل الفلسطيني اللاجئ في لبنان تتعلق بنوعية الوجود والحياة، فالرعاية الصحية الوحيدة المتاحة هي تلك التي تقدمها الأونروا، وهي عناية محدودة وقاصرة عن تغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين كما سنرى لاحقاً، والطفل الفلسطيني الذي يصاب بأمراض قابلة للشفاء خلال السنوات الأولى من عمره تتاح له فرص نجاة أقل كثيراً من أقرانه اللبنانيين، ومن أشقائه اللاجئين في بلدان أخرى، فنسبة وفيات الأطفال تحت الخمس سنوات تبلغ بين لاجئي لبنان 37 طفل لكل ألف ولادة، بينما هي 30 لكل ألف طفل لبناني، و29 وفاة لكل ألف ولادة للاجئين الفلسطينيين في الأردن، و27 لأقرانهم في سورية<sup>10</sup>. أضف إلى ذلك أن 5% من أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بين عمر 1-3 سنوات يعانون من نقص حاد في التغذية<sup>11</sup>، و4% منهم من نقص التغذية بما يجعل المجموع 9% من أطفال اللاجئين في لبنان، بينما النسبة بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن هي 1% يعانون من نقص حاد في التغذية في الفئة العمرية نفسها، و2% يعانون من نقص التغذية، بما يجعل المجموع بينهم 3%<sup>12</sup>، أي أن نقص التغذية بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو ثلاثة أضعاف نقص التغذية بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

## 2. النساء:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2010 أن النسبة العامة للذكور مقابل الإناث في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد بلغت 102.5 ذكراً لكل مئة أنثى، وهو ما يعني أن 49.4% تقريباً من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من الإناث<sup>13</sup>.

المرأة في المجتمع الفلسطيني، كمجتمع عربي مسلم، هي المسؤول الأول عن رعاية الأطفال والاهتمام بشؤون المنزل. وقدرتها على الإنجاب، ونوع التربية والعناية التي توفرها لأبنائها وأسرتها هي مصدر أساس للمكانة الاجتماعية التي تحظى بها، إلى جانب عوامل أخرى كالتعليم والعمل. وموقعها كابنة أو أخت أو زوجة أو أم أكثر أهمية في اعتبار المجتمع من مواقعها العلمية والعملية الأخرى، لكن هذا لا يعني أن المجتمع يحرّمها منها تماماً، فالدراسات تفيد بأن المرأة تحظى بفرص التعليم نفسها التي يحصل عليها الذكور، إن لم تكن أفضل في بعض المراحل التعليمية، وتشارك في سوق العمل إلى حد ما، وهي مشاركة قد تُعدّ عبئاً وليست مكسباً في حالة اللاجئات كما سنوضح لاحقاً.





إن فهم موقع المرأة في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيوي لتقدير أهم التحديات التي تواجهها، فواجب الباحث الاجتماعي أن يُشخّص هذه التحديات من موقع المرأة في مجتمعها بغض النظر عن رأيه في هذا النوع من المجتمعات ورأيه تجاه التوزيع التقليدي للأدوار بين الجنسين. لقد استفادت بعض الدراسات، التي وضعت فهم وضع المرأة الفلسطينية اللاجئة هدفاً لها في استطلاع آراء ذكور وإناث المجتمع، حول قضايا مثل حقّ المرأة في "الإقامة وحدها في شقتها"، أو في "الترشح للمجلس البلدي"، أو "لمجلس النواب"، أو "التصويت في الانتخابات"، أو "إدارة عملها الخاص"، ويبدو أن الباحثين حين وضعوا هذه الأسئلة الافتراضية نسوا أنهم يحاولون تقييم وضع المرأة في مجتمع يعيش سكان 28% من منازلها متكديسين بمعدل يزيد عن ثلاثة أفراد في الغرفة الواحدة<sup>14</sup>، ولم يسبق لأي من أفرادها أن ملأ ورقة اقتراع لأي نوع من المجالس المحلية أو التمثيلية منذ أن لجؤوا قبل 58 عاماً، فضلاً عن أن يفكروا في الترشح لمثل هذه المجالس، ناهيك عن أن أفرادها لا يملكون أصلاً حقّ التملك، ويعمل معظمهم في الحرف اليدوية، والخدمات الصغرى، ويُشكّل إدارة عمله الخاص حتماً بعيد المنال بالنسبة له<sup>15</sup>.

إن القدرة على تشكيل أسرة خاصة والإنجاب، ومن ثم بالتالي الفرصة لتربية الأولاد والعناية بهم تُشكّل التحدي الأبرز أمام المرأة الفلسطينية اللاجئة في مجتمع يُقدّر لها، ويزرع فيها منذ الصغر دور الأم والزوجة، والاتجاه الحديث داخل هذا المجتمع يشير إلى أن هذه الفرصة آخذة بالتناقص، فأكثر من 30% من النساء يتجاوزن سن الـ30 دون زواج<sup>16</sup>، وبلغت أخرى فواحدة من كل ثلاث نساء فلسطينيات تتجاوز هذه السن دون أن تُتاح لها فرصة تحقيق الدور الذي ينتظره منها المجتمع، ويمنحها التقدير على أساسه. وحتى اللاتي تُتاح لهن هذه الفرصة يضطرن أحياناً لتقديم تنازلات جمّة للحصول عليها، فالأرقام تشير إلى أن نسب الهجرة إلى خارج لبنان تزيد لدى الإناث عن الذكور في الفئات العمرية بين 15-30، وإذا أخذنا بعين الاعتبار خلفية المجتمع التي لا تسمح بهجرة الشابة العزباء في هذه الفئة العمرية بحثاً عن العمل أو التعليم، فإن السبب المنطقي الوحيد لهذه الهجرة هو الزواج، فمعظم الشباب الذين هاجروا في الفترات السابقة يعودون إلى المخيمات التي خرجوا منها بحثاً عن زوجة يصطحبونها معهم إلى بلاد الغربية.

الاضطرار إلى ترؤس الأسرة وتولي مسؤولية الإنفاق بالتالي، هو من أهم التحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، فـ 17% تقريباً من الأسر الفلسطينية

في لبنان تترأسها نساء<sup>17</sup>، وذلك لأسباب مختلفة؛ منها الهجرة ووفاة الأزواج، إذ تصل نسبة الأرمال إلى 11% من النساء الفلسطينيات في لبنان<sup>18</sup>. هذا العبء يضطر المرأة التي تقود الأسرة للخروج للعمل تحت ضغط الحاجة للإنفاق في مجتمع لا يُحمّلها في العادة هذه المسؤولية، وبالتالي لا يُعدها لها. وإذا كان الرجل الفلسطيني المؤهل للعمل، سواء بحرفة أو تعليم أو قدرة جسدية على الأعمال الشاقة، لا يكاد يجد لنفسه عملاً في لبنان، فكيف بالمرأة التي يزيد احتمال كونها غير مؤهلة. إلى جانب ذلك، فإن خروج المرأة للعمل في هذه الحالة لا يعفيها من مسؤوليتها التقليدية، وهو ما يُرتّب على كاهلها عبئاً مضاعفاً سيكون من السذاجة معه أن نحتسب نسبة العاملات من النساء ونتبناها كتطور إيجابي في وضع المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان. فبينما يصل إسهام النساء المتزوجات في سوق العمل إلى 15% في أفضل الأحوال للفئات العمرية النشطة اقتصادياً بين 24-54 عاماً، تصل هذه النسبة إلى حوالي 80% بين النساء المطلقات للفئات العمرية نفسها، وحوالي 43% للأرمال في الأعمار نفسها، وهو أعلى قليلاً من نسبة مشاركة النساء من العمر ذاته، اللاتي لم يسبق لهن الزواج<sup>19</sup>. وعدم مشاركة المتزوجات نابع لدى أكثر من 90% منهن من رؤيتهن بأنهن "ربات منازل متفرغات"، أو "معتنيات متفرغات" وذلك ليس نتيجة أي ضغط آخر، إذ لا تتعدى نسبة النساء اللاتي يعزّين عدم مشاركتهن في سوق العمل إلى منع الأسرة لهن نسبة 3%<sup>20</sup>، وهذه الأرقام تعني بلغة أخرى أن التفسير الأول لخروج المطلقة أو الأرملة، التي تتحمل العبء الأسري نفسه للمتزوجة، إلى سوق العمل هو الحاجة المادية.

وإذا ما تطرقنا إلى الوضع الصحي للمرأة اللاجئة، فيما يتصل بالحمل والأمومة، نجد أنه جيد عموماً، فالغالبية العظمى من الأمهات يتلقين عناية طبية متخصصة في فترة الحمل، إذ تحصل 54% ممن يتلقين عناية صحية في أثناء الحمل على هذه العناية من طبيب متخصص، بينما تحصل 40% منهن على يد قابلات قانونيات متخصصات<sup>21</sup>، بينما تتمّ 76% من الولادات في مستشفيات<sup>22</sup>، وبعد الولادة تحظى 55% من النساء بعناية طبية متخصصة<sup>23</sup>. لكن وضعها الصحي عموماً أسوأ من وضع الرجل الفلسطيني اللاجئ، فعلى مقياس القدرة الجسدية على أداء النشاطات اليومية، والذي يشمل القدرة على سماع المتحدث، والقدرة على قراءة الجريدة اليومية، والقدرة على حمل خمسة كغ من الوزن، والقدرة على



النتقل لمسافات معقولة مشياً على الأقدام، وأخيراً القدرة على صعود الدرج، تفيد 26% من النساء بأنهن يواجهن صعوبات في ثلاثة من هذه النشاطات الخمسة، مقابل 17% من الرجال فقط<sup>24</sup>.

### 3. الشباب:

يشكل الشباب في العمر بين 19-45 سنة الفئة الاجتماعية الأكثر حيوية وتأثيراً في المجتمع، ففي هذه الفئة توجد معظم القوة العاملة المسؤولة عن إعالة بقية أفراد المجتمع، وفيها يقع طلاب الجامعات والمعاهد، وهي الفئة التي تُنشئ الأسر الجديدة، وتحدد الاتجاه الديموغرافي للمجتمع، كما أنها في الحالة الفلسطينية الفئة المؤتمنة على الحلم الوطني، وهي التي شكلت وقود المقاومة والثورة إبان وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وهي الفئة التي تملك السلاح الفلسطيني في المخيمات اليوم، وإن لم تكن هي الفئة التي تقرر مصيره. إن ما يتمكن أفراد هذه الفئة من تحقيقه وإنجازه، هو الذي يُحدّد موقع المجتمع على سلم التقدم أو التخلف، وعلى طريق تحقيق الأهداف الوطنية أو القصور عنها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إنها الفئة الأكثر تأثيراً في أي مجتمع لاجئاً كان أم مقيماً في وطنه.

عديداً يشكل اللاجئون في هذه الفئة العمرية حوالي 46.5% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقريباً<sup>25</sup>، بما يجعل حجمهم وفق تقديرنا حوالي 134,850 فرداً بين ذكور وإناث، بما يجعلهم الفئة الأكبر عدداً كذلك.

والتحدي الأبرز أمام هذه الفئة يمكن اختصاره ببساطة في كلمتين: أفق الحياة. يخرج المرء إلى الحياة خلال هذه المرحلة العمرية وهو مُحمّل بالآمال والتطلعات والطاقات، ينتظر أن يُحقّق ما يملكه من آمال عريضة كانت أو عادية، فيحلم بتأسيس أسرة وإنجاب أطفال، والحصول على عمل يفجّر من خلاله طاقاته أو على الأقل يُحصّل من خلاله القليل الذي يسمح له بتحقيق أحلامه الأخرى. بلوغ هذه المرحلة مختلف كثيراً بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عما وصفناه، فهو حين يبلغ المرحلة يكون على الأغلب ترك الدراسة، وانخرط في تعلّم مهنة يعمل من خلالها بشكل غير مستقر، ويكون قد حجز موقعه الوحيد المتروك له في أسفل السلم الاجتماعي. أما لو كان من بين الـ 14%<sup>26</sup> المحظوظين الذين يتمكنون من إكمال دراستهم الثانوية، فسيدخل في الدوامة التالية: كيف سيحصل التعليم الجامعي، وأين؟ الاحتمالات المتاحة قليلة، فإما معاهد التدريب

التابعة للأونروا، التي تعطي شهادة جامعية متوسطة تستمر الدراسة فيها لسنتين، وإما الجامعة اللبنانية في بعض الاختصاصات، أو الجامعات الخاصة التي لا يملك الطالب الفلسطيني رفاهية دفع أقساطها. وأخيراً، إن تمكن من اجتياز طبقات الفترة المختلفة وكان بين الـ 8%<sup>27</sup> الذين يتمكنون من إنهاء هذه المرحلة من التعليم فتأتيه المعضلة التالية: أين سيعمل؟.

ليس أمامه أفق رحب، فالسوق اللبناني ينتظره بعشرات المهن المحرمة عليه، ونقابات لا تسمح له بالتسجيل فيها، وبالتالي لا تسمح له بالعمل في مجالها، لا الطب ولا الهندسة ولا المحاماة ولا الصحافة ولا المحاسبة ولا أي مهنة أخرى تقتضي ممارستها التسجيل في نقابة، فإن أراد العمل في مجاله تبقى أمامه الأونروا، الموظف الأول الذي يبلغ عدد ما أتاحه من وظائف 3,287 وظيفة سنة 2010<sup>28</sup>، إضافة إلى المنظمات الدولية والمؤسسات غير الحكومية العاملة في أوساط اللاجئين. وحتى عندما يحصل على عمل، فـ 16% فقط من الأعمال المتاحة تقع في خانة المهن والأعمال الإدارية، و19% في مجال الخدمات والمبيعات، بينما 36% من الوظائف هي للحرف والعمال، و12% للعمال الزراعيين وعمال الصيد<sup>29</sup>. طبعاً هذا غير الاضطرابات السياسية والاحتمالات المفتوحة على الحرب التي يواجهها لبنان ككل، والتي تؤثر بقوة على وضعه الاقتصادي وتقلل فرص العمل المتوفرة فيه.

هذا الواقع المظلم والمُعقّد جعل الهجرة الاختيار الأول للاجئ الفلسطيني الشاب بمجرد دخوله معترك الحياة، إذ يقول 70.3% من اللاجئين في الفئة العمرية بين 18-20 إنهم سيهاجرون إذا ما أُتيحت لهم الفرصة، ويؤيدهم في ذلك 67.7% ممن تتراوح أعمارهم بين 21-30، وحوالي 55% من الفئات الأكبر عمراً<sup>30</sup>.

#### 4. المُسنون:

وهم عموماً الذين تجاوزوا الـ 55 عاماً من العمر، وهم الفئة التي يُشكّل جزء لا بأس منها أولئك الذين ولدوا في فلسطين وعاشوا الحياة فيها، واكتسبوا ثقافتها وعادات أهلها ونجحوا في نقلها إلى الأجيال التالية التي استقرت في الشتات، وهي الفئة التي تشكل خزان وعي المجتمع اللاجئ بوطنه وشكله وشكل الحياة فيه، بل الذي تنسج منه الأجيال اللاحقة أحلامها حول فردوسها المفقود. بهذا المعنى تلعب هذه الفئة دوراً أساسياً في المجتمع ربما يكون أكبر مما تلعبه الفئات الأكبر سناً في المجتمعات العادية، فهم في تلك



المجتمعات يحكون تجربتهم بوصفها تراثاً يُنقل للأجيال، أما في حالة المجتمع اللاجئ فهم يحكون تجاربهم بوصفها الصورة الوحيدة المتوفرة للوطن حين كان أصحابه فيه، وتُشكّل تجاربهم حافزاً للأجيال الأصغر لتبلور الهدف الوطني المشترك بالتحريرو والعودة إلى حيث كانت هذه التجارب والأحداث.

تبلغ نسبة المسنين حوالي 12.3% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان<sup>31</sup>، أي أن عددهم يبلغ 35,670 شخصاً تقريباً وفق تقديرونا. وعلى الرغم من أن كثيراً ممن هم في هذه الفئة مروا بتجربة النكبة، وعاصروا الخروج من المدن والقرى والأماكن إلى المخيمات وبيوت الصفيح، وشقوا أولى خطوات المجتمع الفلسطيني الناشئ في بلدان الشتات، إلا أن تقادم معاناتهم لم يعن أبداً أنها انتهت، فهم اليوم في لبنان يواجهون تحديات متعددة أولها وأهمها الوضع الصحي.

الوضع الصحي يُشكّل التحدي الأبرز للمسنين في مجتمع اللاجئين في لبنان، حيث يُفيد 60% ممن تزيد أعمارهم عن الـ60 عاماً بأن وضعهم الصحي سيئ أو سيئ جداً<sup>32</sup>، علاوة على أن أكثر من 60% من أبناء هذه السن مصابون بمرض مزمن واحد أو أكثر<sup>33</sup>، يُعد السكري وارتفاع ضغط الدم أكثرها انتشاراً، وتليهما أمراض القلب والأعصاب<sup>34</sup>، وحوالي 10% منهم مصابون بأزمات صحية مزمنة، أو إعاقات سببتها لهم الحروب المتتالية في لبنان<sup>35</sup>.

التحدي الثاني البارز هو اضطرار أفراد هذه الفئة للبقاء في سوق العمل على الرغم من تقدم السن. وإذا ما وضعنا في الاعتبار نسب الوفيات العالية بين الذكور الشباب خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وخلال الاجتياحات الصهيونية المتكررة، إضافة إلى نسب الهجرة العالية، وانتشار الفقر الذي تزيد نسبته عن 35% بين الأسر الفلسطينية اللاجئة<sup>36</sup>، فإن كبار السن يضطرون للاستمرار في الإسهام الاقتصادي، أو حتى الاستمرار في تولي المسؤولية الأساسية للإنفاق حتى سن متقدمة، إذ يبقى 45% ممن تفوق أعمارهم سن الـ60 في سوق العمل، بينما تبلغ هذه النسبة 70% بين الذين تتراوح أعمارهم بين 55-60 عاماً<sup>37</sup>، ونحن طبعاً لا بدّ أن نستذكر هنا أن معظم قوة العمل الفلسطينية تعمل في الحرف أو كعمال مياومة، وأن أفراد هذه الفئة هم الأقل تأهيلاً وبالتالي يعمل معظمهم في هذا القطاع.

المسنون الوحيدون (العازبون) ظاهرة أخرى موجودة، وإن لم تكن واسعة الانتشار، في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، إذ يُضطر جزء من أفراد هذه الفئة إلى العيش منفردين في منازلهم نتيجة عدم الزواج حيث 5.17% من النساء في عمر الـ 55 لم يتزوجن، أو نتيجة الهجرة أو فقدان الأقارب، إذ تبلغ نسبة الأراامل مثلاً 50.51% بين النساء فوق عمر الـ 60 عاماً، وحوالي 10.23% بين الرجال في العمر ذاته<sup>38</sup>. والعيش وحيداً يشكل تحدياً بالنسبة للمسن من جهتين: الأول عدم توفر المُعيل، والثاني عدم توفر رفيقٍ في المسكن يساعد المسن جسدياً، ويرعى صحته حتى وإن توفر المُعيل.

### 5. المعاقون وذوي الاحتياجات الخاصة:

توجد في كل المجتمعات أفراد تترك الوراثة أو الظروف أو الأمراض آثاراً مزمنة في بنيتهم الجسدية أو العقلية، تمنعهم من مواصلة الحياة بشكلٍ طبيعي، ويكون أفراد هذه الفئة بحاجة لرعاية خاصة من مختلف مؤسسات المجتمع من الأسرة إلى المدرسة، والمؤسسات الصحية، ومؤسسات الرعاية الخاصة حتى يتمكنوا من الحصول على حياة طبيعية.

المجتمع الفلسطيني اللاجئ في لبنان تحضر فيه هذه الفئة كما في غيره من المجتمعات، لكن خصوصية الكوارث المتواصلة التي لحقت به، من نكبة سنة 1948 إلى الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة والحرب الأهلية اللبنانية، انتهت بحرمان أعداد كبيرة من أبنائه من فرصة الحياة الطبيعية، سواء بسبب الإصابة المباشرة، أو بسبب الحصار المتواصل الذي منع تلقي الرعاية الصحية في الوقت المناسب، فأدى إلى تفاقم الحالات المتوسطة إلى حالات تستوجب البتر، أو تتسبب بأمراض كان يمكن تجنبها بمطعوم بسيط للطفل، بتدمير فرصته في الحياة السوية<sup>39</sup>. تقدر نسبة اللاجئين الذين يعانون من أمراض مزمنة وإعاقات نتيجة ظروف الحرب بحوالي 3% من مجمل اللاجئين في لبنان، وهم متركزون بين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن 30 عاماً، إذ تبلغ النسبة بينهم حوالي 10%<sup>40</sup>، وهذا يعني أنه فضلاً عن النسبة العالية لأولئك المعاقين والمرضى قياساً إلى سكان المجتمع، فإن الأثر الذي تتركه إعاقتهم على المجتمع أبلغ وأكثر تأثيراً؛ لأن معظمهم يقع في الفئة المنتجة التي يفترض اليوم أن تكون في موقع المُعيل لا المعال.



الأرقام أعلاه على أي حال تشمل المعاقين وأصحاب الأمراض المزمنة، أما أصحاب الإعاقات فقدر عددهم في سنة 2002 بحوالي 3,033 شخصاً، يتركز 61% منهم في المخيمات والتجمعات الجنوبية، ونحن إن علمنا أن معدل الزيادة للسنتين السابقتين كان بحدود الـ 208 أشخاص في كل سنة<sup>41</sup>، يمكن أن نُقدر العدد بحوالي أربعة آلاف في سنة 2006، ولو صحَّ هذا الرقم فهو يعني أن نسبة المعاقين إلى مجموع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تبلغ 1.4%.

تركزت إصابة المعاقين بالإعاقة الحركية والتي بلغت 45.8% من مجموع المعاقين. تتوزع بواقع 49.1% للذكور و42% للإناث، بينما بلغت نسبة الإعاقة البصرية 34.1% بواقع 29.5% للذكور و39.3% للإناث؛ أما الإعاقة السمعية فبلغت 18.2%<sup>42</sup>.

#### جدول 4/1: نسبة الأفراد المعاقين في مخيمات لبنان حسب نوع الإعاقة والجنس 2008

نوع الإعاقة	الذكور	الإناث	كلا الجنسين
بصرية	29.5	39.3	34.1
سمعية	19.3	17	18.2
نطقية	9.5	10.7	10.1
الفهم والاتصال	12.5	11.7	12.1
حركية	49.1	42	45.8
العناية بالنفس	9.8	9	9.4
الاتصال مع الناس	4.2	2.7	3.5

يبلغ عدد المؤسسات التي تقدم الرعاية للمعاقين في لبنان 283 مؤسسة يعمل منها 16 فقط في الوسط الفلسطيني، وهذه المؤسسات تُشكل معاً تجمعاً اسمه "هيئة الإعاقة الفلسطينية"<sup>43</sup>. تقدم هذه المؤسسات خدمات العلاج الفيزيائي والكراسي المتحركة، والعكازات ومساعدات الحركة، إضافة إلى الرعاية المتخصصة للمصابين بإعاقات عقلية لمساعدتهم على تعلم مختلف المهارات، لكن على الرغم مما تقدمه هذه المؤسسات يبقى عددها محدوداً بالنسبة إلى عدد المعاقين، خصوصاً في وسط فقير لا تقدر فيه الأسر على

توفير الحد الأدنى من الرعاية الخاصة للمعاق، فضلاً عن عدم شمول نطاقها الجغرافي، إذ تتركز معظمها في مخيمات محددة؛ أهمها مخيم مار الياس في بيروت. وعلى الرغم من أنها توفر خدمات النقل أحياناً للمستفيدين من خدماتها، إلا أن شمول التجمعات والمخيمات البعيدة بخدماتها يبقى متعزراً، كما تبقى فرص معرفتها بحالات الإعاقة في المناطق البعيدة أقل نسبياً.



## هوامش الفصل الرابع

<sup>1</sup> استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006/5/20. النتائج التي وصل إليها المركز شبيهة بالأرقام التي أعلنها معهد فافو، انظر: Age A. Tiltnes, *Falling Behind*, p. 32.

<sup>2</sup> موسم النبي موسى، كان احتفالية إسلامية تقام بالتزامن مع عيد الفصح المسيحي، يتجمع فيها المسلمون من شتى أنحاء فلسطين في ألوية، ويبدوون بالتوافد على القدس من أبوابها المختلفة، ويقام احتفال في شوارع القدس يستعرضه المفتي وأعيان القدس وفلسطين، ينتهي بالمسجد الأقصى، ثم يخرج المحتفلون منه إلى ساحة مقابل المسجد ليجتمعوا بالمسيحيين ويهنؤوهم بعيدهم، وقد سنّ صلاح الدين هذا الموسم بعد أن ضمن للمسيحيين حقّ الحج للمدينة بعد تحريرها، لكنه خشي أن يستغل الصليبيون هذا التسامح ليعيدوا احتلال المدينة تحت ستار الحج، فخرج بحل ذكي يسمح بالمحافظة للمسيحيين على هذا الحقّ، ويمنع الصليبيين من استغلاله، فسنّ هذا الموسم ليجتمع فيه المسلمون من كل مدن فلسطين على شكل ألوية تحمل معها عدتها وسلاحها؛ لتستعرضه تحت عين قادة وأعيان المسلمين في البلاد. وقد ورد وصف مفصل لهذا الموسم في مذكرات المقدسين القدامى، خصوصاً المسيحيين منهم أمثال إميل الغوري و خليل السكاكيني، وقد أفضنا في شرحه، لأنه كان يسهم في صناعة ثقافة ووعي وتسامح الشعب الفلسطيني، وكان الحدث السنوي الأبرز في عموم فلسطين في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، ومنه انطلقت أولى ثورات فلسطين ضد المشروع الصهيوني سنة 1920. لمزيد من المعلومات حوله انظر: خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا** (دمشق: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 1982)، ص 193-194؛ ومحسن صالح، **التيار الإسلامي في فلسطين**، ط 2 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1989)، ص 165-171.

<sup>3</sup> نصري صالح حجاج، **مرجع سابق**، ص 39. كاتب هذه الدراسة أورد جداول مفصلة بالشخصيات الفلسطينية البارزة في لبنان في شتى المجالات، نقلاً عن دراسة للباحث صقر أبو فخر منشورة في بيروت لم يوضح عنها أية تفاصيل.

<sup>4</sup> محسن صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2004)، ص 319-320.

<sup>5</sup> سجلت الدانمارك والسويد وحدهما وصول 4,250 مهاجراً من فلسطيني لبنان خلال سنتي 1986-1987، وستة آلاف مهاجر خلال سنتي 1988-1989 التاليين لحرب المخيمات معظمهم من الذكور الشباب. انظر:

Mohamed Kamel Dorai, "Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks and Transnational Practices," *Refuge Journal*, vol. 21, no. 2, 2003, p. 24,

<http://www.yorku.ca/crs/Refuge/Abstracts%20and%20Articles/Vol%2021%20No%202/dorai.pdf>

Ibid. <sup>6</sup>

<sup>7</sup> محمود العلي، **مرجع سابق**، ص 2.

<sup>8</sup> انظر: <http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf>

<sup>9</sup> *Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Work Agency for Palestine Refugees in the near East 1 July 2004 - 30 June 2005*, p. 73.

<sup>10</sup> Age A. Tiltnes, *Falling Behind*, p. 19; and see also: [www.unicef.org/infobycountry/lebanon.html](http://www.unicef.org/infobycountry/lebanon.html)

<sup>11</sup> نقص التغذية يتعارف على قياسه من خلال محيط أعلى ذراع الطفل، بحيث إذا كان المحيط تحت 12.5 سم اعتبرت الحالة نقصاً حاداً، وإذا كان بين 12.5-13.4 اعتبر نقصاً تغذية.

Age A. Tiltnes, *Falling Behind*, p. 20.<sup>12</sup>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *الفلسطينيون في نهاية عام 2010*.

Laurie Blome Jacobsen and Aziza Khaldi, "Housing and Environment," in Ole Fr. Ugland, *Difficult Past, Uncertain Future: Living conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 189.

انظر مثلاً:<sup>15</sup>

Laurie Blome Jacobsen, *Educated Hose wives: Living Conditions among Palestinian Refugee Women* (Oslo: Fafo, 2004)، وهي تفتتح دراستها باستطلاع رأي حول مشاركة المرأة في الحياة العامة شمل الجوانب الواردة أعلاه.

Marwan Khawaja, "Population," in Ole Fr. Ugland, *Difficult Past, Uncertain Future: Living conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 34.

*Ibid.*, p. 46.<sup>17</sup>

*Ibid.*, p. 33.<sup>18</sup>

*Ibid.*, p. 131.<sup>19</sup>

Laurie Blome Jacobsen, *Educated Hose wives*, p. 26.<sup>20</sup>

Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," in Ole Fr. Ugland, *Difficult Past, Uncertain Future: Living conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 92.

*Ibid.*, p. 95.<sup>22</sup>

*Ibid.*, p. 98.<sup>23</sup>

*Ibid.*, p. 72.<sup>24</sup>

رقم مبني على حساب تقديري مركب، بناءً على أرقام معهد فافو، والأرقام التي تعلنها الأونروا.

Guri Tyldum and Najla Bashour, op. cit., p. 110.<sup>26</sup>

*Ibid.*<sup>27</sup>

انظر: <http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf>.<sup>28</sup>

Yousef al Madi and Ole Ugland, "Employment and Working Conditions," in Ole Fr. Ugland, *Difficult Past, Uncertain Future: Living conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon* (Oslo: Fafo, 2003), p. 145.<sup>29</sup>

الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2005/11/13.<sup>30</sup>

*UNRWA Statistical Profile-General*, in: [www.unrwa.org](http://www.unrwa.org)<sup>31</sup>

Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," p. 92.<sup>32</sup>

*Ibid.*, p. 68.<sup>33</sup>

الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2005/11/13. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن مرض السكري هو الأكثر شيوعاً؛ إذ أنه موجود لدى 33.6% من المسنين، يليه ارتفاع ضغط الدم بنسبة 28.2%، ثم أمراض الأعصاب بنسبة 19.6%، وتليها أمراض القلب بنسبة 19.4%.

Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," p. 68.<sup>35</sup>

Willy Egset, "Poverty Profile of Palestinian Refugees in Jordan, Lebanon, and the West Bank and Gaza Strip," in Willy Egset, Penny Johnson and Lee O'Brien, *Finding Means: UNRWA'S Financial Crises and Refugee Living Conditions* (Fafo, 2003), vol. II, p. 36.

Yousef al Madi and Ole Ugland, *op. cit.*, p. 131.

Marwan Khawaja, *op. cit.*, p. 33.

علي هويدي، معاناة اللاجئين الفلسطينيين المعاق في مخيمات لبنان (لندن: مركز العودة)، ص 13، في:

[www.prc.org.uk/data/aspx/005ARM2.aspx](http://www.prc.org.uk/data/aspx/005ARM2.aspx)

Age A. Tiltnes, "Health & Health Services," pp.67-68.

41 مادونا سمعان، دراسة ميدانية: الفلسطينيون في لبنان: 280 ألف نسمة معزولين اجتماعياً ينفقون

340 مليون دولار سنوياً في البلاد، السفير، 2011/1/22.

42 انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11".

43 علي هويدي، معاناة اللاجئين الفلسطينيين المعاق في مخيمات لبنان، ص 10.



# Conditions of the Palestinian Refugees in Lebanon

Edited By:

Dr. Mohsen M. Saleh

## هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

وهو يُظهر أن الفلسطينيين يعانون من حرمانهم من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة بعد تحديث الكثير من محتوياته حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة حتى أواخر سنة 2011.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تيلفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

